

نحو استخدام نظرية تكلفة الوكالة

في تطوير نظرية ايجابية للمحاسبة

دكتور
ذكرى محمد الصادق اسماعيل

كلية التجارة - جامعة طنطا

نحو استخدام نظرية الكلفة الوكالة في تطوير إيجابية المحاسبة

١ - مقدمة :

قبل الثلاثينيات كانت محور المحاسبة يركز على وصف ما هو موجود في مهنة المحاسبة والمراجعة وبالتالي كانت النظرة السائدة للمحاسبة هي أنها فن له قواعده وليس لها قوانينه ولم تسكن هناك محاولات تذكر لوضع نظرية المحاسبة.

وقد ذكر (Canning 1929) وهو يعتبر من أكبر مفكري المحاسبة في ذلك الوقت ما يلي : (١)

« Accountants have no complete philosophical system of thought about income nor is there any evidence that they have ever felt the need for one »

وفي الثلاثينيات وما بعدها وخاصة بعد أن قامت بعض الدول بتنظيم المهنة بدأت تحدث المحاسبة تستخدم المودج العيادي **Normative Model** البحث عما يجب أن يكون عليه الدخل الحقيقي وفي هذا الوقت نفسه بدأ استخدام اصطلاح المبادئ المحاسبية المترافق عليها

Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)

(1) Canning, J. B., « **The Economics of Accountancy**, New York The Ronald Press Company, 1929, P. 190.

وبالطرق بعض الباحثين على هذه المرحلة من مراحل تطور بحوث المحاسبة True Income Approach و كان الاقتصاديين مرحلة ، دخل المدخل الحقيقي ، سبق الفضل في هذا النوع من البحوث و يدور الذين دخلوا مرحلة المحاسبة والمراجعة سبق المراجعة التي تتحقق أفضل مقابله يمكنه بين هذا المدخل حول البحث عن مبادئ المحاسبة التي تتحقق أفضل مقابله يمكنه بين تصروفات والإيرادات Matchin Concept وبالتالي فإن هذه البحوث حاولت الإجابة على نوعية معينة من الأسئلة منها : (١)

(أ) ما هي طريقة تقويم المخزون التي يجب أن تتبّع ؟

(ب) ما هي طريقة الإهلاك التي يجب أن تتبّع ؟

(ج) متى يُؤخذ في الحسابان الإيرادات الناتج عن العمارة طويلاً الأجل ؟

وقد قام الباحثون بدراسة المشاكل المحاسبية الواحدة بعد الأخرى فعلى سبيل المثال قاموا بدراسة مشكلة تقويم المخزون وعندما عجزوا عن تحديد الطريقة المثلث لنقويم المخزون والتي تؤدي إلى تحقيق أفضل مقابله بين تصروفات والإيرادات انتقلوا إلى البحث في مشكلة محاسبية أخرى وهكذا .

(١) من أشهر المكتبات في هذه المرحلة المرجع التالي :

Paton, W. A., and Littleton, A. C., « An Introduction to Corporate Accounting Standards » American Accounting Association, 1940.

لقد أعيد طبع هذا الكتاب أكثر من ستة عشر مرة وقد وصف حدثاً بأنه أعظم إضافة علمية إلى المحاسبة في القرن العشرين .

والدليل على أن الباحثين لم يتوصلا حتى الآن إلى البدائل المحاسبية التي تحقق الدليل الحقيقي هو أن الفكر المحاسبي ما زال يهتم بدراسة أكثر من بديل لـ كل قاعدة محاسبية كـ أن الإدارة العليا في الوحدات الاقتصادية ما زالت لها حرية الاختيار من هذه البدائل عند إعداد التقارير المالية ، أما الاتجاه نحو التوحيد فهو الاستئناف من القاعدة .

ولقد قام هذا الباحث بحصر لأهم بـ دائل قواعد المحاسبة التي تستخدم وما زالت تدرس في الجامعات سواء في مصر أو في الخارج وقد تضمن الجدول رقم (١) المرفق عينة من هذه البدائل المستخدمة .

جدول رقم (١)

بعض بـ دائل قواعد المحاسبة المتعارف عليها

عدد البدائل	اسم القاعدة المحاسبية
٣	تحديد الوقت الذي يمكن اعتباره نقطة الاعتراف بالإيراد .
٢	تحديد الوقت الذي يمكن اعتباره نقطة الاعتراف بالإيراد للنتائج عن العقود طويلة الأجل .
٤	طرق أهـلـكـ الأـصـولـ الشـابـتـةـ .
١٢	طرق تـسـعـيرـ المـوـادـ المـنـصـرـةـ مـنـ الـخـازـنـ .
٥	طرق تـقوـيمـ المـخـزـونـ .
٧	طرق تـقوـيمـ الأـصـولـ الشـابـتـةـ .
٣	طرق معـالـجةـ تـكـالـيفـ الـبـحـوثـ وـ الـطـوـبـيرـ .
٤	طرق تحـديـدـ الـرـيـحـ فـيـ الـوـحـدـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـتـعـدـدـةـ الـجـنـسـيـةـ .

وهناك على الأقل سبعين أديا إلى عدم تحقيق هدف هذا المدخل وهم :

(أ) عدم دقة تحديد هدف هذه المرحلة وهو البحث عن الدخل الحقيقي ، فبالإضافة إلى أن المحاسبة لا تستخدم اصطلاح «الدخل» ، فإن اصلاح «الحقيقي» لا يتفق مع طبيعة علم المحاسبة التي تعتبر علمًا من العلوم الاجتماعية والتي تتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المحاطة بها ، والتي تعتمد على مجموعة من البدائل المختلفة لـ كل قاعدة محاسبية ، هذه البدائل تجعل علم المحاسبة مختلف عن طبيعة العلوم الأخرى . على سبيل المثال إذا كان يمكن القول في علم الرياضيات أن واحد زائد واحد قد يساوي إثنين ، في المحاسبة نجد أن واحد زائد واحد قد يساوي إثنين أو أكثر أو أقل بمعنى أن اختيار الإدارة العليا من البدائل المحاسبية عند إعداد التقارير المالية يؤثر على نتيجة الأعمال والمراكز المالي للوحدة الاقتصادية . فإذا اختارت إحدى الوحدات الاقتصادية طريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO لتنويم المخزون (في ظل الارتفاع العام للأسعار) فسيترتب على ذلك تضييم صافي الربح (لأن هناك أرباح وهمية) وفي نفس الوقت ستتحقق الميزانية عن القيمة العادلة لمخزون آخر المدة أما إذا اختارت نفس الوحدة وفي نفس السنة Fair value المالية طريقة الوارد أخيرا صادرًا أولا (LIFO) فسيترتب على ذلك الافصاح عن الأرباح الحقيقية فقط وفي نفس الوقت عن قيمة غير عادلة لمخزون آخر السنة أي أن اختيار بسائل محاسبية مختلفة يؤدي إلى تماوج أعمال ومراكز مالية مختلفة .

(ب) ماذكره (1974) Sterling من أن سبب هذه الظاهرة هو أن المحاسبون دائمًا يتحدثون عن المحاسبة ونقوم بذلك بحسب ما على أنها فن ،

آن الفن يقوم على قواعد أma العلم فإنه يقوم على قوانين (١)، ومن المفيد هنا ذكر تعريف العلم وهو (٢) :

« The Principal objective of a Science, other than the description of empirical Phenomena, is to establish, through laws and theories, general principles by means of which the empirical phenomena can be explained, accounted for, and predicted ».

وما يجب ذكره هنا أنه في الوقت الذي كانت فيه بحوث المحاسبة المالية تركز على دراسة قواعد المحاسبة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد الدخل الحقيقى ، كانت البحوث في محاسبة التكاليف تحاول تحديد التكلفة الحقيقة للوحدة المنتجة أو لامر الإنتاج ، ولقد فشلت محاسبة التكاليف كافشلت شفافية المحاسبة المالية في البحث عن التكلفة الحقيقة والدليل على ذلك أنه مازال هناك اختلاف في تحديد نظرية التحميل التي يجب أن تتبناها طرق تحميل التكاليف غير المباشرة وفي طرق تسعير المواد المنصرفة من المخازن .

وفي السنتين بذات بحوث المحاسبة تم ب濂يفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات وذلك لخدمة مستخدمي التقارير المالية وخاصة

(1) Sterling, Robert, « Toward a Science of Accounting », *Financial Analysts Journal*, Sep-Oct. 1915, P. 28.

(2) Torgerson, Warren, « Theory and Methods of Scaling », John Wiley & Sons, Inc., New York, 1967, P. 1.

حاملي الأسهم Stockholders وحاملي السندات Bondholders وكانت أول مقالة نشرت في هذا المجال هي مقالة (1) Ball & Brown (1968) وقد كان لتطور تكنولوجيا إعداد وتخزين وتحليل واستخدام المعلومات المحاسبية المخزونة في شرائط مثل الـ CRISP والـ COMPUSTAT وقليل من تكاليف بحوث المحاسبة وقد تركز هذا النوع من البحوث على الإجابة على السؤالين التاليين :

ما هو أثر نشر بيانات التقارير المالية على أسعار الأسهم والسندات في سوق رأس المال ؟

(ب) ما هو أثر نشر بيانات عن اعتزام إدارة الوحدة الاقتصادية تغيير طريقة محاسبة معينة إلى بدليل محاسبي آخر على أسعار الأسهم والسندات في سوق رأس المال ؟

وفي أواخر السنتين زاد اهتمام المحاسبين بدراسة اقتصاديّات المعلومات

(5) Ball, R. and Brown, P., « An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers », *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1968, P. P. 159—177.

لقد قدم المؤلفان مقاطعات للنشر في The Accounting Review ولكن المجلة رفضت نشره على أساس أنه ليس بحثاً محاسبياً، ثم طلب رئيس تحرير Journal of Accounting Research من المؤلفان نشر المقالة في مجلته وقد كان لنشر هذه المقالة فضل كبير في شهرة المجلة.

و بالتألي لم تعد المعلومات المحاسبية سلعة مجانية كالهواء ولكنها أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفة و عائد ولقد حاول الباحثون في هذه المرحلة الإجابة على بعض الأسئلة ومنها :

(أ) ماذا توجد قيمة للمعلومات المحاسبية ؟

(ب) ما هو القياس الأفضل الذي يجب أن يستخدم لتفضيل نظام معلومات على آخر ؟

(ج) هل تتدخل الحكومة لتنظيم المعلومات أم يترك ذلك لقوى السوق ؟

(د) إذا كان لا يمكن الاعتماد على قوى السوق فإلى أي حد تتدخل الحكومة في تنظيم المعلومات ؟

وما يجب أن يذكر هنا أنه يمكن استخدام هذا المدخل لتقدير تجربة النظام المحاسبي الموحد في جمهورية مصر العربية حتى يمكن إدخال التعديلات اللازمة له لكي يتحقق المدفوع منه، وكذلك يمكن استخدام هذا المدخل لتقدير تجربة النظام المحاسبي الحكومي.

٢ - أهداف البحث :

يتمثل المدفوع العام لهذا البحث في كيفية استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تطوير نظرية لإيجابية المحاسبة وفي سبيل تحقيق هذا المدفوع يحارب هذا الباحث الإجابة على الأسئلة التالية :

(٦) قاد هذا الاتجاه في المحاسبة Joel Demski, G. A. Feltham.

- (أ) ماهى مشاكل تكلفة الوكالة على مستوى الوحدة الاقتصادية وعل
المستوى القوى؟
- (ب) ماهى النظرية الإيجابية المحاسبة؟
- (ج) ما هو إطار بناء نماذج اختيار القرارات المحاسبة في الوحدات
الاقتصادية؟
- (د) ما هو الإطار العام لـ دراسة نظرية الإيجابية المحاسبة؟

٣ - تنظيم البحث :

قسم هذا البحث إلى سبع أقسام : القسم الرابع يختص بدراسة نظرية تكلفة الوكالة واستخداماتها في بحوث المحاسبة مع الإشارة إلى مشاكل تكلفة الوكالة الاجتماعية . القسم الخامس يختص بتعريف ومكونات النظرية الإيجابية المحاسبة وكذلك القضايا التي ترکز عليها . أما القسم السادس فإنه يمثل الإطار النظري والخطوط العريضة لـ دراسة نظرية لهذا النوع من البحوث أما القسم السابع فإنه يمثل خلاصة ونتائج البحث كما يقدم بعض التوصيات لمباحث قادمة .

٤ - نظرية تكلفة الوكالة واستخداماتها في بحوث المحاسبة :

يعتبر عام ١٩٧٦ عاماً مميزاً في مهنة وبحوث المحاسبة بالولايات المتحدة في هذا العام صدرت الدراسة التي قام بها الكونجرس الأمريكي لتقديم مهنة المحاسبة والمراجعة والتي يطلق عليها Metcalf Study نسبة إلى الدور البارز الذي قام به عضو الكونجرس السابق Metcalf فلقد نادت هذه الدراسة بضرورة التدخل الحكومي ليس فقط لتنظيم المهنة ولكن أيضاً لوضع معايير المحاسبة والمراجعة بدلاً من الاعتماد على القطاع الخاص Private sector كما هاجمت هذه الدراسة حكّاب المحاسبة والمراجعة السكري المعروفة بالـ Big Eyeht وفي نفس العام

عشر (٧) *Jensen and Meckling* مقالها المشهور الذي كان له أكبر الأثر في استخدام نظرية تكلفة الوكالة *Agency cost theory* في بحوث المحاسبة منذ أواخر السبعينيات.

٤ - ١ مشاكل تكلفة الوكالة داخل الوحدة الاقتصادية :

تعمد الجذور التاريخية لنظرية تكلفة الوكالة إلى ما ذكره الاقتصادي المعروف *Adam Smith* في كتاباته من أن كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية ، كما أن نظام الوكالة معروف في الحياة العامة منذ زمن طويل فعلى سبيل المثال يقوم الشخص عادة بتوكيل محامي للدفاع عنه أو للمطالبة بحقه ويقوم المحامي باعتباره الوكيل – مقابل مبلغ متفق عليه مع عملية – بذلك كل جهود الفوز بالقضية تصاحح موكله .

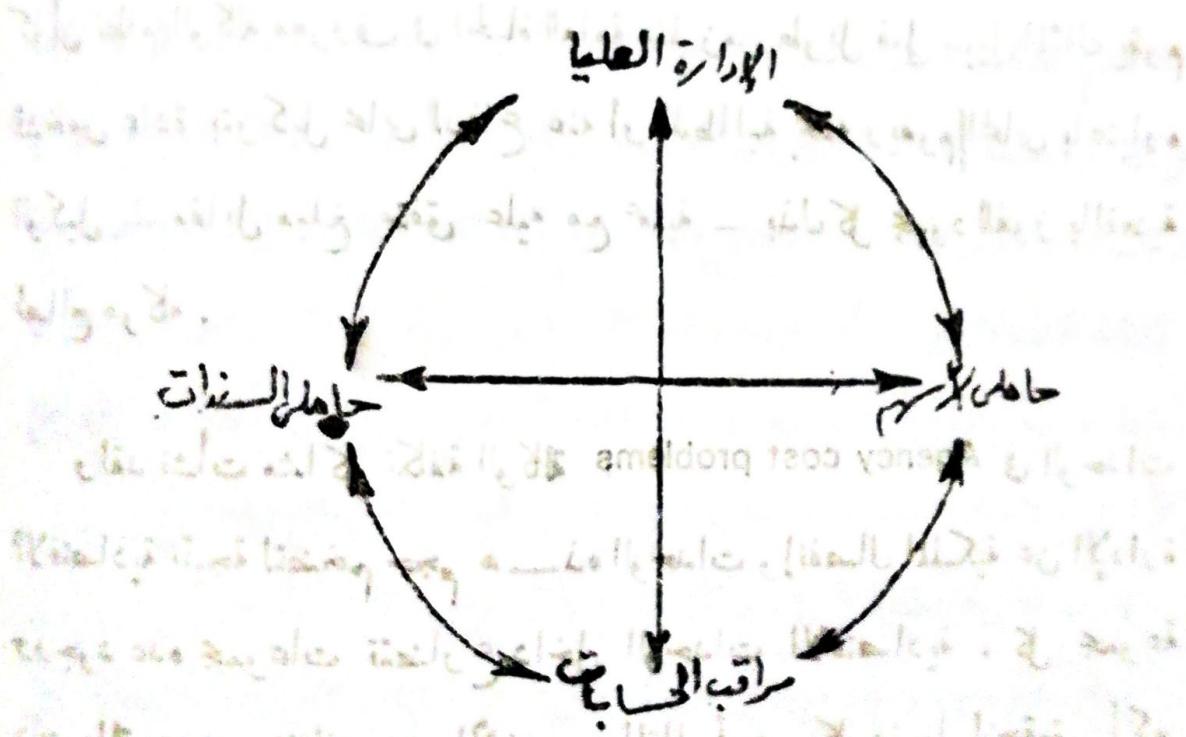
ولقد نشأت مشاكل تكلفة الوكالة *Agency cost problems* في الوحدات الاقتصادية نتيجة لتضخم حجم هذه الوحدات وإنفصال الملكية عن الإدارة وجود عده مجموعات تتضارع داخل الوحدات الاقتصادية ، كل مجموعة ذات دافع هدف مختلف عن الأخرى وبالتالي تسعى كل منها لتحقيق أكبر منفعة ممكنة .

(7) *Jensen, M., and Meckling W., « Theory of the Firm & Managerial Behavior, Agency costs, and ownership structure, « The Journal of Financial Economics 3, 1976, PP. 305—360.*

وتفوم مشاكل وكالة على الفرضين التاليين (٨) :

« First, owners and agents behave according to their own self-interest, and second, each of the participants in the activities of the firm is rational and capable of forming unbiased expectations regarding the future wealth ».

ويقتصر هذا البحث على دراسة بعض مشاكل الوكالة التي تنشأ بين المساهمين والإدارة وحامل السندات ومرأب الحسابات كما هو موضح في الشكل التخطيطي رقم (١).



ويوضح الشكل التخطيطي السابق إطار المجموعات التي تصارع داخلي الوحدة الاقتصادية وهي :

(8) Barnea, Amir; Haugen, Robert A. and Senbet, Lemma A. « Market Imperfections, Agency Problems, and A Capital Structure: A Review », *Financial Management*, P. 8.

- (أ) حاملي الأسهم والإدارة العليا .
- (ب) حاملي الأسهم وحاملي السندات .
- (ج) مراقب المعايير والجموعات الأخرى .

سيتناول الباحث في السطور التالية باختصار هذه العلاقات وخاصة فيما يتعلق ببعض مشكلات وكالة .

٤ - ١ - ١ - العلاقة بين المساهمين والإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية :

نتيجة لظهور الوحدات الاقتصادية العملاقة Mega Corporations انفصلت

الملكية عن الإدارة وأصبحت الإدارة العليا في هذه الوحدات بما تملكه من معلومات Inside Information تهدف إلى تحقيق أكبر مفعة ممكنة لذاتهم ،

وهذه المفعة تمثل في الحصول على الحوافز والمحافظة على مركزها الوظيفي .

بالنسبة للحوافز يوجد نوعان منها . النوع الأول : وهو الحوافز النقدية Cash Bonus والتي تعنى المشاركة في الأرباح ويتم أحتساب هذه الحوافز طبقاً لنصبة مئوية من صافي الربح ، ولذلك تستطيع الإدارة العليا الحصول على أكبر نصيب منها تقوم باختيار معايير المحاسبة التي تؤدي إلى تحظيم صافي الربح بدلاً من اختيار معايير المحاسبة التي تحقق أفضل مقابل بين المصروفات والإيرادات . على سبيل المثال تقوم الإدارة العليا باختيار طريقة الوارد أو لا صادر أو لا بدلاً من اختيار طريقة الوارد أخرى صادراً أو لا عند

تقدير المخزون حيث أن الطريقة الأولى تؤدي إلى تعظيم الربح وخاصة في ظل ارتفاع العام للأسعار ك سابق الذكر ، أما النوع الثاني من الحوافز فهو الذي يرتبط بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وهذا يمكن الإدارة العليا الحصول على حواجز في شكل أسهم يطلق عليها Stock options وتمجأ الإدارة العليا إلى عدة وسائل لكي تزيد من القيمة السوقية للوحدة من خلال إخفاء بعض المعلومات الحاسبية والاقتصادية التي تسهل للوحدة الاقتصادية . وهناك عدة دراسات تطبيقية وجدت أن الإدارة العليا أصبحت تتحكم في المعلومات الحاسبية التي تفصح عنها . ففي دراسة قام بها Pastena and Ronen (1979) أدت إلى التأثير التالي (١) :

- (1) Management act as if « they attempt to delay the dissemination of negative information »
- (2) they act as if they disclose primarily soft positive information as contrasted with soft negative information, and
- (3) they disclose negative information essentially only after such information becomes hard.

ونتائج الدراسة السابقة تشير إلى أن الإدارة تفصح فقط عن المعلومات الإيجابية أما المعلومات السلبية فأنها تستطيع إخفاءها أو تأجيل إعلانها على الأقل .

(9) Pastena, Victor and Ronen, Joshua, « Some Hypotheses on the pattern of Management's Informal Disclosure », Journal of Accounting Research, Autumn 1979, P. 615.

كما تحاول الإدارة العليا تعظيم دالة المدف عن طريق المحافظة على مركزها الوظيفي حتى يعاد انتخابهم مرة ثانية وذلك أيضا عن طريق محاولة تعظيم كل من صافي الربح والقيمة السوقية .

٤ - ٢ العلاقة بين حاملي الأسهم وحاملي السندات :

بالرغم من أن كل من حاملي الأسهم وحاملي السندات يهد الوحدة الاقتصادية بالمال ولكن هناك اختلاف بين دالة هدف كل منهما ، فحاملي الأسهم يحصلون على نصيب من الأرباح ولهم حق دخول مجلس الإدارة ، أما حاملي السندات فانهم يحصلون على فائدة ثابتة على أموالهم . ومن ناحية ثانية نجد أن حاملي الأسهم يميلون إلى استثمار أموال الوحدة الاقتصادية في المشروعات ذات المخاطرة العالمية التي بدورها تدر عائدًا كبيرا ، حيث أنه من الأمور المستقرة في علم التمويل أن هناك علاقة إيجابية بين العائد والمخاطر ، ونتيجة لهذا فإن هناك مشاكل وكالة تنشأ بينهما وترتبط على هذه المشاكل أن حاملي السندات يتحملون ثلاثة أنواع من تكاليف الوكالة وهي (١٠) .

- a. The opportunity wealth loss caused by the impact of debt on the investment decisions of the firm.

(10) Jensen, M. and Meckling, W., « Theory of the firm Managerial Behavior, Agency costs, and ownership structure », op. cit.

b. The monitoring and bonding expenditures by the bondholders and the owner-manager (i. e., the firm).

c. The bankruptcy and reorganization costs.

وبالنسبة النوع الآخر من التكاليف (تكاليف الإفلاس) فقد وجده

: مايل (11) Preis (1982)

« Unsecured creditors received less cash immediately than secured creditors and waited longer for deferred payments. Of the nine firms offering payments, four had deferral periods of seven or more, with a range of 6 months to 180 months ». »

أما النوع الأول والثاني من تكاليف الوكالة التي يتحملها حملة السندات فلم تكن حتى الآن محل دراسة تطبيقية في المحاسبة أو التمويل .

٤ - ٣ - ١ العلاقة بين مراقب الحسابات والمجموعات الأخرى :

في السنوات الأخيرة زادت الانتقادات الموجهة إلى مراقب الحسابات والتي تتجلى في أنه يحاول خدمة أهداف الإدارة العليا للوحدة الاقتصادية وليس خدمة حاملي الأسهم وحاملي السندات ، ولم يقم بهذه الانتقادات رجال

(11) Preis, Nancy, « Corporate Bankruptcy : From Economics Failure to Reorganization or Liquidation », Unpublished Dissertation Ph. D., University of Michigan, 1982, p. 213.

الفـ-كـ فيـ (١٢)، بل أبعـضـا قـامـ الـكـونـجـرسـ الـأـمـرـيـكـيـ فـيـ درـاسـةـ السـابـقـةـ الإـشـارـةـ
بـتـوجـيـهـ بـعـضـ الـاتـقـادـاتـ وـمـنـاـ الـعـبـاراتـ (Metcalf Study)
الـقاـيـةـ (١٣) :

« It appears that the « Big Eight » firms are more concerned with serving the interests of corporate managements who select them and authorize their fees than with protecting the interests of the public, for whose benefit congress established the position of independent auditor ».

وـتـرـتـبـ عـلـىـ هـذـاـ الـوـضـعـ نـشـأـةـ مـشـاكـلـ تـكـافـةـ الـوـكـالـةـ بـيـنـ مـسـتـخـدـمـيـ الـفـوـاـئـمـ
الـلـاـلـيـةـ وـمـرـاقـبـ الـخـسـابـاتـ .

(12) Briloff, A. J., « Unaccountable Accounting », Harper & Row, New York, 1972.

Briloff, A. J., « The Truth About corporate Accounting » , Harper & Row, New York, 1981.

Sterling, Robert, « Accounting Power », Journal of Accountancy, January 1973, PP. 61—67.

(13) U. S. Senate Subcommittee on Reports, Accounting, and Management of the Committee on Government operations, « The Accounting Establishment : A staff study », Washington, D. C., 1976, P. 8.

ومن هنا بذل التدخل الحكومي بإلزام الادارة العليا في الوحدات الاقتصادية
بالإفصاح عن كل عملياتها ، كما بذل التدخل الحكومي لإلزام مراقب الحسابات
بضرورة مراعاة معايير المراجعة عندما يقوم بأداء عمله وأن يفصح في تقريره
عن أي حقيقة جوهرية لم تفصح عنها الادارة . كما بدأت الجامعات العلمية بالاهتمام
برعاية حياد مراقب الحسابات ومن المشاكل التي مازالت محل جدل في الفكر
المحاسبي أثر الاعمال والمستشارات الإدارية

Management Adveisosory Services (MAS)

الحسابات

وبالطبع إذا كان مراقب الحسابات يعمل لتحقيق أهداف الادارة العليا
وليس أهداف حاملي الأسهم والسنديات فإن ذلك معناه أن ملاك الوحدة
الاقتصادية ودائنيها يتتحملون تكلفة وكالة ناتجة عن إغفال مراقب الحسابات
بعض الحقائق الجوهرية التي لها تأثير على المركز المالي للوحدة ونتائج أعمالها
والتي تعكس على قراراتهم . فعلى سبيل المثال قد يقرر مراقب الحسابات بأن
المركز المالي سليم للوحدة الاقتصادية في حين أنه أخفى أن هذه الوحدة تعاني
من نقص شديد في السيولة ، فإذاً استخدم أحد البنوك هذه القوائم المالية
لمنح قرض لنفس الوحدة وبعد شهور أعلنت الوحدة الإفلاس في هذه الحالة
يتتحمل البنك ما يعرف بتكلفة الإفلاس التي تشمل تكلفة فحصها وتكلفة فرصة
مضاعة مما .

٤ — مشاكل تكالفة الوكالة الاجتماعية :

في خلال السنوات الخمس الأخيرة تناولت البحوث بعض مشاكل تكالفة الوكالة في الوحدات الاقتصادية التي تعمل بالذات في الولايات المتحدة ، وسيحاول ، الباحث في هذا القسم إلقاء الضوء على مشاكل تكالفة الوكالة في وحدات القطاع العام ويمكن أن يطلق على هذا النوع من المشاكل مشاكل تكالفة لوكالة الاجتماعية Social Agency cost problems ككل وليس بجموعة واحدة داخل الوحدة الاقتصادية ومن أمثلة هذه المشاكل محاولة رئيس مجلس إدارة في إحدى الوحدات الاقتصادية مثلاً استخدام المعلومات المحاسبية لكي يظهر الوحدة بأنها تحقق فائضاً وذات مركز مالي سليم لكن يحافظ على مركز الوظيفي أو الحصول على حواجز مادية . وفي داخل الوحدة الاقتصادية أيضاً قد نجد أن كل من المدير المالي ورئيس مجلس الإدارة له دالة هدف تختلف عن الآخر فيحاول الأول باستخدام المعلومات المحاسبية أن يظهر وحدة القطاع العام بمراكز مالية غير سليم لكي يعطى مؤشر لминистр الخisc أو رئيس مجلس إدارة الهيئة التي تتبعها الوحدة بأن رئيس مجلس الإدارة لا يقوم بمسؤولياته قبل الشركة لأن الآخرين يسعى إلى مركز رئيس مجلس الإدارة . وبوجه عام نجد أن كل هذه المشاكل تنشأ نتيجة تنازع الاختصاصات داخل الوحدة الاقتصادية ويمكن اعتبارها من مشاكل الوكالة الناتجة عن اخلاف ذوالاهدف لمسؤوليات إدارية المختلفة .

والمجموعة الأخرى من مشاكل تكالفة الوكالة الاجتماعية تشمل المشاكل الناتجة عن الخلاف الذي يحدث عادة بين وصلحة الضرائب والممولين ، فمما وردى الضرائب يحاولون تعظيم الضريبة وخاصة إذا كانوا يحملون على حواجز انتاج

أخرى يحاول على أساس ما يحصلونه من ضرائب من الممولين ، ومن ناحية أخرى على أساس ما يحصلونه من ضرائب من الممولين تقليل وعاء الضرائب بعدة وسائل منها الاستعانت بغير في الضرائب لاكتشاف أي ثغرات في القانون تؤدي إلى تقليل وعاء الضريبة .

٤ - ٣ العقود القانونية لحل مشاكل تكلفة الوكالة :

لذلك يمكن التوفيق بين دوافع الهدف للمجموعات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية ، بدأ التوفيق في عمل عقود قانونية بين هذه المجموعات ومن أمثلتها :

(أ) عقود بين حاملي الأسهم والادارة العليا للوحدة الاقتصادية :

لذلك يمكن التوفيق بين دالة هدف حاملي الأسهم ودالة هدف الإدارة العليا وذلك عن طريق النص على منح الإدارة حواجز Incentive Plan في شكل نقدي Cash Bonus محسوبة على أساس قواعد محاسبية محددة بحيث لا تملك الادارة سلطه تغييرها ، مثال ذلك النص على طريقة تقويم المخزون والأصول الثابتة وتحساب أقساط الأهلاك وغير ذلك وقد تكون هذه الحواجز في شكل أسهم Stock Options وتحسب على أساس القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وبالحظ أن هذا النوع من الحواجز يتوقف على مدى قدرة الإدارة العليا على تحظيم القيمة السوقية للوحدة مما يتحقق للمساهمين ما يسمى بعائد المضاربة .

(ب) عقود بين حاملي السندات والمساهمين تنص على شروط معينة بحيث لا تقوم إدارة الوحدة الاقتصادية باى تصرف يؤثر على حقوق حاملي السندات حيثما ذلك النص على عدم اندماج الوحدة في وحدة أخرى الا إذا تمهنت الوحدة

الداجحة كل ديون الوحدة المندمجة وكذلك مثل وضع شروط خاصة لتوزيع الأرباح ووضع حد أقصى لنسبة المديونية بحيث لا تستطيع الوحدة الاقتصادية الافتراض من الغير أو إصدار سندات جديدة إذا زادت نسبة المديونية عن حد معين .

وأقدم ألزمت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ "وحدة الاقتصاد الخاصة لهذا القانون بضرورة تشكيل جماعة لحملة السندات غير حماية المصالح المشتركة لأعضائها، ويكون لها بمثابة قانوني له الحق في حضور الجمعية العامة للشركة وأبداء ملاحظاته دون أن يكون له صوت محدود في المداولات كما يكون له الحق في عرض قرارات وتحصيات الجماعة على مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للشركة ولهذه الجماعة الحق في اتخاذ أي قرار بشأن حماية المصالح المشتركة لحملة السندات وتنفيذ الشروط التي تم على أساسها الاكتتاب وأبداء أي توصيات في شأن من شئون الشركة لتعزيز على الجمعية العامة للمساهمين أو مجلس الإدارة .

ويعتبر ما جاء في هذه اللائحة تدخلًا حكوريًا مرغوب فيه لحماية حاملي السندات من أي تكلفة وكالة متوقعة .

(ج) عقود بين المساهمين ومراقب الحسابات الذي يقوم الأخير بدور فعال في عملية المراجعة والذي يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة أمام حامي الأسماء وحاملي السندات .

— نحو نظرية إيجابية للمحاسبة المالية — (٥)

بعد أن نشر Jensen and Meckling المقال السابق الاشارة إليه ، بدأ التفكير في استخدام نظرية تكلفة الوكالة لوضع نظرية محاسبة آتوم على النموذج

الإيجابي Positive Approach بدلاً من الاعتماد على النموذج المعياري
 Watts and Zimmerman وقاد هذا الاتجاه (١٤) Normative Approach

وهدف المظارия الإيجابية بوجه عام إلى وصف وتفسير وتحليل والتنبؤ بالعالم الذي يعيش فيه وبالتالي فإنه يمكن القول أن المظاربة الإيجابية للمحاسبة تشرح وتحلل وتتنبأ بسلوك الإدارة العملياً ودوافعها عند اتخاذ القرارات المحاسبية.

ويرى الباحث أن هذه المظاربة تعتبر نظوراً طبيعياً بعد أن فشل المحاسبون في وضع نظرية عامة للمحاسبة وذلك بالاعتماد على النموذج المعياري.

يرى Watts and Zimmers في كتابهما الذي سيصدر في الولايات المتحدة في العام القادم أن هذه المظاربة (١٥) :

« A theory consists of two parts : the assumptions including the definition of variables and the logic which relates them; and the set substantive hypotheses. The assumptions, definitions, and logic

(14) Watts, Ross and Zimmerman, Jerold, « Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards », The Accounting Review Jan. 1978, PP. 112—133.

(١٥) سيكون عنوان الكتاب Accounting Theory وسينشر في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥، وقد حصل الباحث على بعض فصول الكتاب من Dr. Watts. وتقع هذه العبارات في الفصل الأول من الكتاب.

are used to organize, analyze and understand the empirical phenomena, while the hypotheses are the predictions generated from the analysis ».

وتشير العبارات السابقة إلى أن النظرية الإيجابية لـ جنا حان: الأول يتمثل في التحليل النظري لشرح وتفسيير والتنبؤ بالظاهرة محل الدراسة والإيجاب وهذا التحليل يستخدم نظرية كلافية الوكالة وهدفه تحليل سلوك الإدارة نحو ظاهرة معينة، أما الجناح الثاني فهو تحديد القراءة الاحصائية Hypotheses وهي عبارة عن ما يتوقعه الباحث عند إجراء التجربة، ويوضع الرسم التخطيطي رقم (٢) جنائي هذه النظرية .

نماول النظرية الإيجابية للمحاسبة الإيجابية على نوعية معينة من القضايا المحاسبية منها على سبيل المثال :

الرسم التخطيطي رقم (٢)

النظريّة الإبهايّة المحاسبة

الفرض :

وتشمل :

الفرض الإحصائي

(أ) التماريف

(ب) المتغير التابع

(ج) المتغيرات المستقلة

(د) المطلق الذي يربط

هذه المتغيرات معاً .

التبؤ بالظاهرة

مُلِّم البحث

لتنظيم وتحليل وفهم الظاهرة

موضوع البحث

الدراسة التطبيقية

١ - لماذا تختار الوحدات الاقتصادية بدائل محاسبية معينة وتهمل البديل المحاسبة الأخرى ؟

ب - لماذا تفضل بعض الوحدات الاقتصادية تقويم أصولها بالتكلفة التاريخية في ظل الارتفاع العام للأسعار بينما يفضل البعض الآخر الاستدامة بمحاسبة تقلبات الأسعار ؟

ج - لماذا تفضل الشركات المتعددة الجنسيّة بعض بدائل المحاسبة لتحديد الربح وتهمل البديل المحاسبة الأخرى ؟

د - لماذا تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بتغيير طريقة تقويم المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً إلى الوارد أخيراً صادر أولاً في ظل ظروف التضخم بينما تفضل البعض الآخر الاستمرار في أتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً ؟

ه - لماذا تفضل بعض الوحدات الاقتصادية الأفصاح عن توقيتها الخاصة بالربح بينما يفضل البعض الآخر عدم الأفصاح عز هذه المعلومة ؟

و - لماذا يفضل المحاسبون وضع معايير المحاسبة بأنفسهم دون التدخل الحكومي ؟

ز - لماذا اختارتلجنة وضع النظام المحاسبي الموحد في مصر قاعدة القسط الثابت عند إهلاك الأصول الثابتة (مثلاً) وأهمات الجنة الطرق الأخرى ؟

ح - ما هي الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة المالية على مستخدمي التقارير المالية ؟

ط - لماذا استعانت بعض الوحدات الاقتصادية بمراقبة الحسابات حتى قبل أن تلزم قوانين تنظيم المهنة الوحدات الاقتصادية بذلك ؟

و هذه النوعية من القضايا التي تبحثها و تركز عليها النظرية الایجابية المحاسبة تختلف عن ما كان يهدف إليه مدخل الدخل الحقيقي كأن كل هذه القضايا ترتبط بتحليل نظرية تكلفة الوكالة التي ترى من الضروري تحليل سلوك الإدارة عند اتخاذ أي قرار ، والفرض الأساسي لهذه النظرية هو أن كل إنسان يسعى إلى تعظيم منفعته الشخصية وهذا الفول ينطبق أيضاً على المجموعات التي تعمل داخل الوحدة الاقتصادية ، فالمعلومات المحاسبية ليست مجرد أرقام ولكن لها آثار إقتصادية على مستخدمي التقارير المالية ، وعلى سبيل المثال فإن اختيار بديل محاسبى معين وإهمال البديل أو البديل المحاسبية الأخرى قد يؤدي إلى انتقال الثروة من مجموعة إلى أخرى ما لم تكن هناك ضوابط .

فاستخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يؤدي إلى تعظيم صافي الربح (في ظل ارتفاع نسبة التضخم) وبالتالي يؤدي إلى زيادة الخواص النقدية للادارة العملياً ; ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الطريقة إلى بيع السلعة بأقل من قيمتها مما يؤثر على حامل الأسهم وذلك بدفع ضرائب أكبر مما يجب ويؤثر أيضاً على القيمة السوقية لأسهم الوحدة في سوق رأس المال وهكذا .

ـ اطار نماذج اختيار القرارات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية :

يرى الباحث أن المنتج النهائي لا ينبع في النظرية الایجابية المحاسبة هو ما يطلق عليه « نموذج اختيار » Cholce Model

وسوف يركز هذا البحث على نوعية معينة من هذه النماذج وهي القرارات

الف تؤثر على توزيع الثروة بين مستخدمي التقانير المالية الخاصة باختيار بديل محاسبي معين للقياس وأهمال البديل أو البديل الأخرى ومساهمة نظرية تكلفة الوكالة في وضع هذه النماذج تلخص في دراسة سلوك الادارة ودوافعها عند اتخاذ أي قرار ، وكذاك في دراسة أثر كل قرار محاسبي على دالة المدف لكل مجموعة داخل الوحدة الاقتصادية ، ثم ايجاد حلول علمية للتوفيق بين دلالات المدف المختلفة لهذه المجموعات .

وهناك عدة خطوات يجب أن تتبع عند بناء نماذج اختيار القرارات وهي :

أ - تحديد الاطار النظري لدوافع الادارة لاختيار بديل محاسبي معين وأهمال البديل أو البديل الأخرى ؟

ب - تحديد المتغير التابع Dependent Variable الذي يمثل الظاهرة محل الدراسة مثل تحديد أثر اختيار للبديل أو البديل المحاسبي على صافي الربح

ج - تحديد المتغيرات المستقلة Independent Variables التي يحتمل أن

تحتقر وتحكم في عملية اتخاذ القرار ؟

د - المنطق الذي يربط المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة وكذلك المنطق الذي يربط المتغيرات المستقلة معا ، وفي هذا النوع من البحوث تقوم نظرية تكلفة الوكالة بهذا الدور .

ه - تحديد القروض الاحصائية المراد اختبارها عمليا .

(و) - تكون نموذج الاختيار على أساس المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

حوالى القروض الاحصائية وباستخدام أحد الاصالب الاحصائية .

ز - استخلاص نتائج البحث العلمية وتحليلها باعترافه مدى انحرافها عن
الاطار النظري للبحث .
ح - قد يعاد اجراء البحث مرة ثانية اذا لم يثبت صحة القراءة او ضل الاكتفاء
وذلك بتتعديل الاطار النظري للبحث وحذف او اضافة بـ هـ من المتغيران
المستقلة .

١٠٦ - الدراسة النظرية لنتائج اختيار القرارات :

سيتناول الباحث في هذا القسم النقاط الخمسة الاولى وهي أ، ب، ج، د،
هـ ، من اطار نتائج اختيار القرارات السابقة الذكر و ذلك من خـ لال دراسة
المتغيرات المستقلة المحتملة والمناطق الذي يربطهم هـ ، وكذلك الم نطاق الذي يربط
بينها وبين المتغير التابع . أما القسم رقم ٣٠٦ فانه سيتناول الخطوط العريضة
لأى دراسة تطبيقية في النظرية الابحاوية للموازنة (النقاط و ، ز ، ح) .

١-١-١ - التكاليف السياسية :

التكاليف السياسية Political Cost مصطلح حديث في المحاسبة أدخله (16)
Watts and Zimmerman لشـ و كان موجوداً أصلاً ، ويقصد بهذا المصطلح
التكاليف الناتجة عن أي قرار تخذه الدولة مارس سلطاتها أو تتحمله الوحدة الاقتصادية
أو أحد مستخدمي التقارير المالية ، ومثال ذلك تجاه ص ٢٥٪ مصان

(16) Watts, Ross and Zimmerman, Jerold, « Towards a Positive theory of the determination of Accounting Standards », op. cit.

الربح للعاملين في الوحدة الاقتصادية وطلق على هذه النسبة تكلفة سياسية بالنسبة لحاملي الأسهم لأن هذا النوع من التكاليف سيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بين المجموعات المختلفة المرتبطة بالوحدة الاقتصادية.

وقد وجد بعض الباحثين أن هناك أرتباطاً يجاري Positive corrolation بين حجم الوحدة الاقتصادية والتكاليف السياسية التي تتحملها، ولذا تحاول الإدارة العليا في هذه الوحدات إختيار معايير المحاسبة التي تؤدي إلى تخفيض الربح لأن الإفصاح عن تحقيق أرباح غير عادية سيؤدي إلى أن الوحدة تتحمل هذا النوع من التكاليف، ومن أمثلة التكاليف السياسية التي يمكن أن يتتحملها حاملو الأسهم ما يلى :

— تكاليف ناتجة عن أحتمال تأميم الوحدة الاقتصادية.

ب — تكاليف ناتجة عن التدخل الحكومي بهدف خدمة مجموعة أو مجموعات معينة مثل تحديد الأسعار لخدمة المستهلكين.

ج — تكاليف ناتجة عن قرار بزيادة أسعار الضرائب الحالية أو استحداث نوع جديد من الضرائب للوحدات العملاقة كما حدث في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ حيث فرضت الحكومة الأمريكية نوع جديد من الضرائب على شركات البترول العملاقة.

د — تكاليف ناتجة عن دخول وحدات إقتصادية جديدة في سوق نفس الصناعة مما يؤدي إلى تخفيض نصيب الوحدة من سوق منتجاتها.

ه — تكاليف ناتجة عن مطالبة نقابات العمال وخاصة في المجتمعات الغربية لزيادة الأجور أو الحصول على مزايا نقدية أو عينية جديدة.

وتحاول هذه الوحدات العملاقة **Mega Corporations** استخدام معايير المحاسبة التي تؤدي إلى تخفيض الربح حتى تتجنب أن تتحمل أي تكاليف سياسية متوقعة كمثال ذلك استخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً بدلاً من طريقة الوارد أولاً صادر أولاً عند تقويم المخزون، كأن الوحدات تستطيع اعتبار كل من **تكلفة رأس المال وتكاليف البحث والتطوير Research and Development Costs** إرادية تتحمل في نفس السنة المالية التي أنفقت فيها بدلاً من رسملتها.

الفرض الإحصائي الأول:

كلما كبر حجم الوحدة الاقتصادية، كلما زاد احتمال أن تختار الإدارة معايير المحاسبة التي ستؤدي إلى تخفيض رقم صافي الربح.

ويتمكن استخدام بجموع الأصول أو بجموع إيراد المبيعات أو عدد العاملين أو غير ذلك كمقياس لحجم الوحدة الاقتصادية. وإذا اختار أي باحث عينة من البيانات المحاسبية لفترة عشر سنوات مثلاً فعليه أن يأخذ في الحسبان أن التغير العام في الأسعار على البيانات وذلك بتعديلها بالأرقام القبائية للأسعار

٦-١-٢. الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية

يعتبر كل من حجم الوحدة الاقتصادية ونسبة المديونية **Debt Equity Ratio** مقاييس للمخاطرة، وبينهما يمكن أن يعتبر حجم الوحدة مقاييساً للمخاطرة الاعمالية **Business Risk** فإن نسبة المديونية تعتبر مقاييس للمخاطرة المالية **Financial Risk** وتشكل مشكلة وكالة بين حامل الأسماء وحاملي السندات.

لأن كل منهما له دالة هدف تختلف عن الأخرى، فقد يحاول المساهمون الاقتراض بعمق كبير لأن لديهم الاستعداد الاستثنائي في المشروعات ذات درجة المخاطرة العالية والآن تؤدي إلى عائد كبير حيث أن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين المخاطرة والعائد ولكن عند فشل المشروع الاستثماري فإن الجزء الأكبر من الخسارة سوف يتتحمله حاملي السندات كما سبق الذكر.

ولذلك يلجأ حاملي السندات إلى وضع قيود مخاسبية ومالية تحد من سلطنة المساهمين في التوسيع في عملية الاقتراض ومن هذه القيود:

أ - قيود خاصة بتحديد حدود تصويت أو دينها نسبة النداول والسيولة والمديونية وفي هذه الحالة لا يجوز لوحدة الاقتصاد الاقتراض إلا في حدود هذه النسبة (١٧)

ب - قيود خاصة بالتوزيعات النقدية على المساهمين وذلك بآلا تتعدي هذه التوزيعات نسبة معينة من صافي الربح .

ج - قيود خاصة بعدم اندماج أو انضمام الوحدة الاقتصادية في وحدة أخرى إلا بشرط معينة منها أن تتحمل الوحدة الداجنة كل ديون الوحدة المندمجة .

(١٧) بمعنى أن ينص في العقد على الآلية التي تحدى كل نسبة مالية حداً أقصى لضمان قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد دبونها ، فإذا كانت الوحدة الاقتصادية ترثب في الحصول على قرض وهذا القرض سوف يزيد نسبة المديونية على الحد الأقصى المتفق عليه ففي هذه الحالة لا تستطيع الوحدة ائتمانه .

وسيذكر هذا البحث فقط على المدود الخالصة بنسبة المديونية وتنعكس هذه القيود على إختيار الإدارة العملاً لها بغير المحسنة التي تؤدي إلى تخفيض نسبة المديونية . فعلى سبيل المثال إذا كان لدى الوحدة الاقتصادية نسبة عالية للمديونية فإنها تقوم باختيار طريقة القسط الثابت بدلاً من إختيار طريقة القسط المتزايد عند احتساب الأدلة على الأموال الشائنة وأيضاً عند معالجة تكلفة رأس المال يمكن بدلًا من اعتبارها تكلفة إيرادية تحمل في نفس السنة المالية التي أنفقت فيها . كذلك ينطبق نفس القول على معالجة تكاليف البحوث والتطوير Research and Development Costs وذلك بالقيام برسملتها بدلاً من اعتبارها تكاليف إيرادية حيث أن اختيار القسط الثابت ورسملة كل من تكلفة رأس المال وتكاليف البحوث والتطوير سيؤدي إلى زيادة صافي الربح مما سيؤدي إلى زيادة الأرباح المتحجزة التي تعتبر بدورها جزء من حقوق المساهمين مما يؤدي إلى تخفيض نسبة المديونية .

وما سبق ، يمكن تحديد الفرض الاحصائي الثاني فيما يلي :

الفرض الاحصائي الثاني :

تكون الوحدات الاقتصادية ذات نسبة المديونية العالية أكثر احتمالاً لاختيار معايير المحاسبة التي تؤدي إلى زيادة القيمة الحالية لصافي الربح .

٦-٣-٢ وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :

ترتبط فوائد الضرائب بعلاقة ما بمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تطبقها الوحدات الاقتصادية ، ويدعو هذا إلى القول بأن هناك إهتمام أن تقوم الإدارة

العليا للوحدات الاقتصادية باهال معايير المحاسبة الـى تؤدى إلى زيادة وعاء الضريبة وتختار المعايير الـى تؤدى إلى تخصيص وعاء الضريبة ، فعلى سبيل المثال يمكن للادارة العليا اختيار طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً بدلاً من الوارد أولاً صادر أولاً عند تقويم المخزون . حيث أن الطريقة الأولى ستؤدى إلى تخفيف ضياف الربح وبالتالي تخفيف ضياف وعاء الضريبة وفي نفس الوقت تؤدى إلى زيادة التدفق النقدي Cash Flow مما سيؤدى إلى زيادة القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية . كما يمكن للادارة العليا اعتبار كل من تكلفة رأس المال وتكلفـة البـحوث والتـطوير تـكالـيف اـيرـاديـة في نفس السـنة المـالـيـة الـتـي أـنـفـقـتـ فـيـهاـ بـدـلاـ عن رـاسـلـمـتهاـ مماـ سـيـؤـدـيـ إـلـىـ تـخـفـيـضـ ضـيـافـ الضـرـبـيـةـ .

وبالتالي يمكن تحديد القرض الاحصائي الثالث كـماـ يـلىـ :

القرض الاحصائي الثالث :

ـ تختار الوحدات الاقتصادية معايير المحاسبة الـى يـحـتـمـلـ أنـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـخـفـيـضـ ضـيـافـ الضـرـبـيـةـ .
ـ وـ عـاءـ الضـرـبـيـةـ عـلـىـ الـأـرـبـاحـ التـجـارـيـةـ وـ الـصـنـاعـيـةـ .

٦-٤ تـكـالـيفـ إـنـتـاجـ وـ تـحـلـيلـ الـمـعـلـومـاتـ الـحـاـسـبـيـةـ :

سبق القول بأن المعلومات المحاسبية لم تعد سلعة مجانية كالماء ولكنها أصبحت سلعة اقتصادية لها تكلفتـها وعائدهـاـ ، وـ تـقـيمـ الـتـكـلـفةـ فيما تـتـحـمـلـ الـوـحدـةـ من تـدـريـبـ العـامـلـيـنـ فـيـ الإـدـارـةـ المـالـيـةـ وـغـيـرـ ذـلـكـ ، أـمـاـ العـائـدـ فـيـانـهـ يـتـمـثـلـ فـيـ تـحـسـينـ نوعـيـةـ الـقـرـارـ ، وـ فـيـ الـوـاقـعـ فـاـنـ هـنـاكـ رـأـيـاـنـ بـشـأنـ تـكـالـيفـ إـنـتـاجـ وـ تـحـلـيلـ تـغـيـيرـ قـوـاعدـ الـحـاـسـبـيـةـ الرـأـيـ الـأـوـلـ وـ يـوـىـ أـنـ هـذـهـ الـوـحدـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ تـتـحـمـلـ هـذـلـ نوعـيـةـ الـتـكـالـيفـ وـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ ماـ تـحـمـلـهـ وـحدـاتـ الـقـطـاعـ الـعـامـ مـنـ

تدريب العاملين في إدارات الحسابات عند تطبيق النظام المحاسبي الموحد . الرأي الثاني ويرى أن الوحدات الاقتصادية لا تتحمل أحد تكاليف عند تغيير القواعد المحاسبية إلا في الحالات النادرة مثل تغيير أسس التقويم من التكاليف التاريخية إلى محسنة التغير العام أو الخاص للأسعار .

وقد توصلت بعض بحوث النظرية الإيجابية للمحاسبة إلى أن تكاليف إنتاج المعلومات المحاسبية أحد دوافع الإدارية عند تحضير قاعدة محاسبية على أخرى فإذا كان اختيار طريقة محاسبية معينة ستكلف الوحدة الاقتصادية كثيراً فانها سوف تفضل البديل عنها وبالتالي يمكن تحديد الفرض الاحصائي الرابع كالتالي :-

الفرض الاحصائي الرابع :

كلما زادت تكاليف إنتاج المعلومات المحاسبية لقاعدة محاسبية معينة ، كلما تجاهمت إدارة الوحدة الاقتصادية استخدام هذه القاعدة .

٤-٥ـ الحوافز النقدية للادارة العليا :

سبق القول بأنه حل مشكلة الوكالة بين المساهمين والادارة العليا في الوحدات الاقتصادية الناتجة عن اختلاف دالة الهدف لكل منهم ، يقوم المساهمين بعمل عقود الادارة العليا تنص على منحهم حواجز ومن هذه الحواجز ما يسمى بالحواجز النقدية Cash Bonus التي تتحذى معايير المحاسبة كأساس هذه الحواجز وغالبا تكون في شكل نسبة مئوية من صافي الربح . ولقد وجد بعض الباحثين أن الادارة تحاول استخدام بدائل المحاسبة التي تؤدي إلى تعظيم صافي الربح للحصول على أكبر مبلغ ممكن من الحواجز النقدية . على سبيل المثال يمكن الادارة استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً عند تقويم المخزون وأختيار

تكلفة رأس المال وتكليف البحث والتطوير باعتبارها تكليف رأسمالية توزع على أكبر عدد ممكّن من السنوات المالية.

وهذا كثرة أخرى من الحوافز تكون في شكل أسهم Stock Options وهذا النوع من الحوافز يرتبط بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية يعني أن الإدارة العليا إذا أستطاعت تقدير القيمة السوقية للسهم في سوق رأس المال وذلك عن طريق زيادة صافي الربح أو اكتساب عقود قاولات كبيرة أو غير ذلك تقوم الوحدة الاقتصادية بعطاءهم أسهم بأسعار مختلفة نقل كثيراً عن سعر السوق وقد عرض Miller and Scholes (1982) هذا النوع من الحوافز وأثره كالتالي : (١٨)

« Compensation in stock options intended to identify the managers interests more closely with those of the stockholders may also thereby create or exacerbate conflicts between the stockholders and others supplies of resources to the firm, notably the firms creditors ».

ويؤثر هذا النوع من الحوافز على كثير من قرارات الإدارة العليا .
في دراسة أخرى وجد هذا الباحث أنه في حالة الوحدات الاقتصادية التي

(18) Miller, Merton and Scholes, Myron, « Executive Compensation, Taxes and Incentives, » in **Financial Economics : Essays in Honor of Paul Cootner** Edited by William Sharpe and Cathryn Cootner, Prentice-Hall, New Jersey, 1982. P. 180.

تعانى عجزاً مالياً تختار الادارة العلمياف هذه الوحدات الاندماج في وحدة اقتصادية أخرى بدلاً من أعلان أفلاسها فإذا كانت عقود الادارة العلميـاً تنص على منحهم وحافز في شكل أسمـهم . أما إذا كان لا يوجد نظام للحوافز في هذه الوحدات فأن الادارة العلميـاً ستقرر اعلان أفلاس الوحدة الاقتصادية بدلاً من أندماجها . وهذه النتيجة تتحقق مع منطق نظرية الوكالة وهـى أن الادارة دائمـاً مانسى لتحقيق

دالة هـرمـا (١٩)

والتحليل السابق يؤدى الى الفرض الاحصائـي الخامس :

الفرض الاحصائـي الخامس :

وجود نظام للحوافز النقدـية في الوحدات الاقتصادية يؤدى الى أن الادارة العلمـياً ستختار بدائل المحاسبـة التي ستؤدى الى تعظيم صافى الربح .

مع الدراسة النظرـية لـنهاـج اختيار القرارات يلاحظ أنه إنما كان المدخل العـيارـي يبحث عن المعاـيـير المحاسبـية التي تحقق أفضلـ مقابلـة بين المصروفـات والإيرادات فـإن المدخل الـإيجـابـي يـحاول تفسـير وتحـليل والـتنبـؤ بـقرارات الـادارة العلمـياً عند اختيار المعاـيـير المحاسبـية .

٢٠٦ — نحو دراسة نظرية للـنظـرـية الـإيجـابـية للمـحـاسبـة :

(١٩) لنفس الباحث — المرجع التالـي :

« Determinants of Merger-Bankruptcy Choices in Financially Troubled Firms », Unpublished Dissertation Ph. D. The Ciyt University of New York, 1983.

سيذكر الباحث في هذا القسم الاطار العام لاي دراسة تطبيقية تتعاقب
بالنظرية الابحاثية المحاسبة :

تبدأ الدراسة باختيار عينة عشوائية من الوحدات الاقتصادية، ذات او اصناف
المطلوبة ويجب على اى بباحث وضع مقاييس محددة لهذه العينة ، ثم يحدد البيانات
المطلوبة ومصادرها .

الخطوة الثانية هي تحديد المتغير التابع Dependent Variable الذي قد
يتمثل في صافي الربح الذي يتأثر عادة باختيار البديل المحاسبى وأهم البدائل
الاخرى .

Independent Variables الخطوة الثالثة : هي تحديد المتغيرات المستقلة
ومثاها المتغيرات المقابلة الكلام عنها .

الخطوة الرابعة : هي الربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في نموذج
احصائى . وهناك عدة اساليب احصائية يمكن استخدامها ل القيام بهذه المهمة ومنها
الانحدار والاسلوب الاحصائى المتعدد للمتغيرات

الخطوة الخامسة : هي اختيار النموذج باستخدام الحاسوب الالكترونى
وتحديد نتائج البحث وتحليل ما لمعرفة مدى انحرافها عن الاطار النظري للبحث .

٧ — خلاصة ونتائج للبحث :

حاول هذا البحث استخدام نظرية تكافؤ الوكالة في تطوير نظرية ايجابية
محاسبة وفي نفس الوقت حاول دراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على اتخاذ القرارات
المحاسبية التي تتبعها عادة الادارة العلميا في هذه الوحدات ويمكن استخدام خلاص النتائج
التالية : -

أ - عدم اتفاق المحاسبين على نظرية عامة للمحاسبة على أساس النموذج

العياري

ب - انفصال الملكية عن الإدارة أدى إلى اختلاف دوال الهدف للمجموعات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية وأصبح على الأقل هناك تعارض بين ملاك الوحدة وإدارتها .

ج - امكانية استخدام نظرية تكلفة الوكالة في بناء نظرية ايجابية للمحاسبة وذلك بمحاولة تفسير وتحليل وتنفيذ القرارات الإدارية العليا بشأن أختيارها بمعايير المحاسبة

د - هناك عدة أنواع من تكاليف الوكالة في وحدات القطاع العام منها:
— التكاليف الناتجة عن عدم استغلال الطاقة الانساجية والتسويقية المتاحة .

— التكاليف الناتجة عن أنهاء وحدة القطاع العام نتيجة هلاك كل أو معظم رأس المال .

— التكاليف الناتجة عن الدعم الحكومي لهذه الوحدات .

ه - عند وضع أي نظام للحوافز للادارة العليا في وحدات القطاع العام يجب أن يؤخذ في الحسبان القضاء على مشاكل تكلفة الوكالة .

و - هناك عدة متغيرات مستقلة تتحكم في عملية اختيار معايير المحاسبة ، ولم يعد الاختيار يتم على أساس البحث عن المعايير التي تتحقق أفضل مقاولة بين المصارف والارادات بل على أساس أخرى سبق ذكرها .

توصيات لبحوث قادمة :

يستطيع الباحثون أستخدام نظرية تكلفة الوكالة في تفسير وتحليل والتقييم بالقرارات التي تتخذ على المستوى القومي أو على مستوى الوحدة الاقتصادية في عدة مجالات منها :

أ - اختيار لجنة النظام المحاسبي الموحد لبعض معايير المحاسبة وأهمها البعض الآخر ، على سبيل المثال الأخذ بطريقة المتوسط المتحرك عند تسعير الموارد المنصرفة من الخازن وأهمها الطرق الأخرى .

ب - تفضيل الشركات المتعددة الجنسية لبعض معايير المحاسبة لتحديد صافي الربح وأهمها البعض الآخر من المعايير .

ج - محاولة الإدارة العليا في بعض وحدات القطاع العام تعظيم صافي الربح .

د - مشاكل الوكالة التي تنشأ في بعض الأحيان بين المدير المالي والمراجع الداخلي للوحدة الاقتصادية .

ه - محاولة مأمورى مصلحة الضرائب تعظيم وعاء الضريبة لبعض الممولين .

REF E R E N C E S

- Ball, R. and Brown, P., « An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers », *Journal of Accounting Research*, Autumn, 1968, PP. 159—177.
- Barnea, Amir; Haugen, Robert A. and Senbet, Lemma A., « Market Imperfections, Agency Problems, and A Capital structure. A Review, » *Financial Management*, PP. 7—22.
- Briloff, A. T. « The Truth About Corporate Accounting » Harper & Row, New York, 1981.
- Briloff, A. T., « Unaccountable Accounting », Harper & Row, New York, 1972.
- Canning, J. B., « The Economics of Accountancy », New York, The Ronald Press Company, 1929.
-
- Ismail, Zakaria, M. E., « Determinants of Merger-Bankruptcy Choices In Financially Troubled Firms », *Unpublished Dissertation Ph. D.*, The city University of New York, 1983.
- Jensen, M. and Mackling W., « Theory of The Firm · Managerial Behavior, Agency Costs, and Ownership Structure », *The Journal of Financial Economics* 3, 1976, PP. 305—360.
- Miller, Merton and Scholes, Myron, « Executive Compensation, Taxes and Incentives », in *Financial Economics : Essays in Honor of Paul Coother*, Edited by William Sharpe and cathryn coother, Prentice-Hail, New Jersey, 1982.

Pastena, Victor and Ronen Joshua, « Some Hypotheses on the Pattern of Management's Informal Disclosure », *Journal of Accounting Research*, PP. 550—564.

Paton W. A. and Littleton, A. C. « An Introduction to corporate Accounting Standards », American Accounting Association, 1940.

Sterling, Robert, « Toward a Science of Accounting », *Financial Analysts Journal*, Sep.-Oct. 1975, PP. 28—36.

Sterling, Robert, « Accounting Power », *Journal of Accountancy*, January 1973, PP. 61—67.

Torgerson, Warren, « Theory and Methods of Scaling », John Wiley & Sons, Inc., New York, 1967.

U. S. Senate Subcommittee on Reports, Accounting, and Management of the committee on Government Operations, « The Accounting Establishment : A Staff Study » Washington, D. C., 1967.

Watts, Ross and Zimmerman, Jerold, « Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards », *The Accounting Review*, 1978, PP. 112—133.